

دراسة في مقولات تراجع دور الدولة الأمة

د/ مصطفى بخوش

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر - بسكرة.

Abstract :

La mondialisation a eu de nombreux effets sur le rôle des Etats et a poussée la montée des nouveaux acteurs sur la scène internationale, ce qui exige de nouvelles explications liées a la reformulation d'approches théoriques répondant aux nouveaux rôles des Etats.

الملخص:

لقد أثار التباين في أداء الدول وكيفيات تعاطيها مع الوضع الدولي المعولم مجموعة من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي تدفع نحو تراجع دور الدول لحساب فاعلين جدد. وتحقيقا للأهداف المحددة لهذه الدراسة سنعرض أهم المداخل النظرية التي حاولت أن تقدم شبكة قراءة وتحليل جديدة لظاهرة تراجع دور الدولة.

تمهيد:

مثلت عمليات العولمة خلال الأربعة عقود الأخيرة ظاهرة مثيرة للكثير من الجدل والنقاشات، وزادها سقوط جدار برلين (1989) وتفكك الاتحاد السوفياتي (1991) انتشارا واتساعا في الكثير من المناطق. لقد أثار التباين في أداء الدول وكيفيات تعاطيها مع الوضع الدولي الجديد مجموعة من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي تدفع نحو تراجع دور الدول لحساب فاعلين جدد، وبتعبير **Danial Bell** : " الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، المخدرات، الإرهاب ..) وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى ".

وللإجابة على هذه التساؤلات تمّ تطوير مجموعة من المداخل النظرية التي حاولت تقديم تفسيرات لهذا التراجع. وتحقيقا للأهداف المحددة لهذه الدراسة سنعرض أهم المداخل النظرية التي حاولت أن تقدم شبكة قراءة وتحليل جديدة لظاهرة تراجع دور الدولة. وقبل هذا سنركز على أهمية بناء أطر معرفية جديدة Paradigmes تساعد على فهم وتحليل واقع العلاقات الدولية والنظم السياسية بعد نهاية الحرب الباردة التي بنهايتها أصبحت جل الأطر المعرفية السابقة غير قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة وفهمها وتتبع مساراتها.

1. الحاجة إلى أطر معرفية جديدة

نتج عن نهاية الحرب الباردة تحول لا مثيل له ف لأول مرة منذ القرن الخامس عشر يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب، ولكن بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى، الشيء الذي انعكس على الوضع الاستراتيجي لما بعد الحرب الباردة، في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهذا ما يطرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظير لما يعرف الآن بالنظام الدولي الجديد، حيث يرى "بيار هسنر **Pierre Hassner** " أن كل من نظام **Yalta** " (الثنائي) ونظام **Versailles** " (الحدود) وكذلك نظام **Westphalie** " (الدولة الأمة)، كل هذه النظم هي محل تساؤل اليوم⁽¹⁾.

ينضاف إلى ما سبق تعقيدات اللحظة التي نعيشها اليوم والتي تتسم بغياب اليقين المنهجي الذي يبرز في انهيار النماذج الأساسية في العلوم الاجتماعية **Paradigmes** تحت وطأة التغيرات الكبرى التي حدثت في العالم خصوصاً بعد 1989. ولعل هذا هو المعنى الدقيق الذي تحدث عنه الفيلسوف الفرنسي فرنسوا ليوتار **François Léotard** في كتابه "الطرف ما بعد الحداثي تقرير عن المعرفة الإنسانية"، حيث يرى ⁽²⁾ أن الأنساق الفكرية الكبرى كانت تبدأ عادة من مجموعة محدودة من المقدمات ثم تنتهي إلى مجموعات محددة من النتائج، ويقول لن نستطيع في هذه المرحلة الانتقالية من تاريخ العالم أن نعيد إنتاج هذه الأنساق الكبرى لأن الواقع لا يسمح لنا بأن ننطلق من عدد محدود من المسلمات ونصل بطريقة حتمية إلى نتائج معينة لأن الحتمية بذاتها كمقولة سقطت وأصبح التاريخ الإنساني مفتوحاً أمام احتمالات متعددة. وما بعد الحداثة عند ليوتار لها فكرة جوهرية هي أننا طوال القرن العشرين غرقنا في صراع أيديولوجي بين الماركسية والرأسمالية كان يحكمه ما يسميه ليوتار السرديات الكبرى **Meta** « **narratives** » ويعني بها الأنساق الفكرية المغلقة مثل الماركسية والرأسمالية، ويقول أن هذا النوع من التفكير سقط ودخلنا فيما بعد الحداثة إلى نمط جديد هو النسق الفكري المفتوح الذي تغيب فيه الثنائيات وتستبدل بمتغيرات متعددة. وهنا نتوقف قليلاً عند مسألة التعريف لأنها تطرح عدة إشكالات، فالتعريف من الناحية العلمية هو محاولة لإقامة صلة بين الرموز والظاهرة المدركة لتجسيدها في عالم الواقع، وعادة ما إذا تم التعريف بعناية فإن الباحث يكتشف في النهاية أنه قد قدم تعريف الظاهرة في صورة رموز بدائية هي بدورها تحتاج إلى تعريف، لذا يصعب القول بوجود تعريف جامع مانع لظاهرة ما.

إن قراءة الصراعات وتحليلها غيرت منذ نهاية الحرب الباردة، في السابق كان خبراء الاستراتيجية ورجال السياسة والمختصين في العلاقات الدولية يفسرون الصراعات التي تنشأ خارج الفضاء الغربي على أساس أنها نتاج استراتيجية غير مباشرة بين الشرق والغرب، ويهتمون القوى والإيديولوجيات والمصادر الأخرى. كما أن الواقع الدولي تغير، وبرزت مجموعة من المتغيرات التي أسقطت كل المسلمات التي كانت قائمة، فسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الشرقي عوامل كلها

أفرغت صراع شرق/غرب من أي معنى، وتحول عدم الانحياز إلى شعار غامض. تحاليل ما بعد نهاية الحرب الباردة أولت اهتماما خاصا لحدث تاريخي، تمثل في أنه لأول مرة في التاريخ المعاصر يسقط نظام سياسي عالمي بدون الدخول في صراع مسلح هام بين القوى المهيمنة على النظام الدولي. حيث أن مؤتمر فيينا (1815) بعد حملة نابليون أوجد توازن أوربي على أساس علاقات القوة، الحرب العالمية الأولى انتهت إلى معاهدة فرساي، الحرب العالمية الثانية خلقت نظام الثنائية القطبية، وهكذا كل صراع مهم يسمح ببروز علاقات قوة جديدة ومبادئ جديدة لتنظيم العلاقات الدولية، غير أنه ومع نهاية الحرب الباردة أصبحت قراءة علاقات القوة الناتجة، أو المبادئ والقيم التي على أساسها يقوم النظام الدولي عملية معقدة وصعبة.

وعليه نتساءل ما هي القضايا التي تثيرها التحولات العالمية الراهنة؟. على ضوء القراءة المقارنة يبدو أن ليس هناك اتفاق حول حالة العلاقات الدولية فالبعض مثل هاليداي F.Haliday يقول أن هناك احتياجات هامة وضرورية لتنظيم جديد في مجال العلاقات الدولية على ضوء ما فرضته انتهاء الحرب الباردة من تحديات، ولكن يقول من ناحية أخرى أن الحالة القائمة للعلاقات الدولية واتجاهها المستقبلي ليس يتجه بالضرورة نحو درجة أكبر من الاستقرار أو التعاون ولكن سنشهد حالة صراعية. أما "روزنو" فيتكلم عن حالة الفوضى أو الاضطراب في العلاقات الدولية أو في النظام الدولي وقال أن هذه الحالة في حد ذاتها في حاجة إلى تنظيم جديد.

السائد الآن هو الحديث عن حالة من الفوضى والاضطراب، أما عن محرك العلاقات الدولية أو محرك التفاعلات الدولية فلم يعد الصراع من أجل القوة فقط وفق منظور الاعتماد المتبادل ولكن ظهر الصراع حول النموذج الحضاري إلى جانب الأمور الأخرى. لقد ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة مقولات متناقضة تحاول تحليل وتفسير الوضع الدولي الجديد، وبرز خطابان أساسيان، الأول قائم على تفاؤل راجع إلى الغياب غير المتوقع للعدو ويحاول أنصار هذا الاتجاه تفعيل مواقف حركية داخل الحقل الأمني، وذلك بفتح فضاءات جديدة داخل الحقل الأمني (البيئة الاقتصادية...)، أما الخطاب الثاني

فهو متشائم وهذا راجع للخوف الناتج عن إمكانية العودة لعصر ذو طبيعة هوبزية عن طريق نشوء تهديد جديد قادم من الجنوب يعوض تهديد الشرق.

الواقع أن التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد الوحدة الألمانية، أدخلت العالم في حالة فوضى، انتقلت حتى إلى مستوى التنظير فهناك اليوم اتجاه في تحليل العلاقات الدولية يؤكد على القطيعة ويستسلم للأوهام من أجل تطوير مفاهيم جديدة أو اقتراح أفكار جديدة، وهكذا نسمع اليوم بكثرة عن نهاية التاريخ، نهاية الجغرافيا السياسية، بل أكثر من ذلك نسمع اليوم عن موت الدولة الأمة.

ويرى "هاليداي" أن العالم منذ انتهاء الحرب الباردة لم يعد يعيش في ظل عداوة استراتيجية معولمة عرضت البشرية لخطر الفناء النووي، ولا يمكن بحال التقليل من أهمية هذا التقدم، "و إذا كان ريمون آرون قد لخص الحرب الباردة وسباق التسلح بالقول أنه خلال تلك الحقبة" بدا السلام مستحيلا والحرب غير محتملة **"Paix impossible, guerre improbable"** فإنه يمكننا اليوم القول إننا تحركنا إلى حالة أصبح فيها السلام غير محتمل والحرب غير محتملة **"Paix improbable, Guerre improbable"** (3). ورغم هذا الجهد النظري، فيبدو أن الوضعية ما زالت معقدة بسبب تزامن ثلاث تحولات:

أ- نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي سجلت ظهور عالم بدون معالم ثابتة، حيث أعيد طرح مسألة الحدود وهي نتاج ترتيبات ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية (نظام فرساي).

ب- العولمة على المستوى الاقتصادي سمحت ب بروز عالم بدون حدود، حيث برز اتجاه قوي يتجاوز الدولة، ويعيد طرح مفهوم الدولة الأمة للنقاش (نظام وستفاليا).

ج- نهاية الشيوعية على المستوى الإيديولوجي خلقت عالم بدون عدو واضح، فالخطر القديم زال والعمل جار لخلق عدو جديد، يلعب الدور الذي لعبه في السابق التناقض شرق-غرب (نظام يالطا).

تزامن هذه المستويات الثلاث عقد الوضعية لأنه يجب التفكير وفي نفس الوقت في عالم بدون معالم، وبدون حدود، وكذلك بدون عدو أو تهديد واضح.

إن الدول الغربية الديمقراطية رغم قيمها الديمقراطية في الداخل والمعمدة على التعددية وقبول الآخر والاعتراف بالتفاوت والاختلافات، إلا أنها في علاقاتها الدولية في ظل العولمة تسلك مسلكا غير ديمقراطي يتسم بعدم وجود بديل لحضارة الغرب ونمطه الاقتصادي والسياسي ومحاولة امتصاص ودمج باقي العالم في إطار الحضارة الغربية. ولذلك إذا كانت العولمة هي بمثابة أيديولوجيا تعكس إدارة الهيمنة على العالم وهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي وللصراع الإيديولوجي وأن يصبح للمال الأولوية على القيم فإنها بهذا المعنى تمثل تهديدا ملحا للهوية لدى الدول النامية بصفة خاصة، باعتبارها الطرف الأضعف ولعل هذا هو التحدي الذي يتطلب استجابة وفقا لنظرية توينبي.

ويمكن تناول صدام الحضارات على اعتبار أنه من مخرجات النظام الدولي في فترة العولمة، وباعتباره الغطاء السياسي الذي يضيفه الغرب على السياسة الدولية في ظل العولمة، لأنه يصعب فهم ظاهرة الصراع الحضاري التي تزايد الحديث عنها عقب انهيار الاتحاد السوفياتي بمعزل عن التطورات الهامة التي شهدتها النظام الدولي خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وما ترتب عن ذلك من تحولات جذرية في النظام الدولي وانتقاله من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.

ولقد حاول صامويل هانتغتون تبرير مقاربتة بالرجوع إلى أفكار "توماس كون T.Kuhn" في كتابه "بنية الثورات العلمية" التي تؤكد على "أن التقدم الفكري والعلمي يتحقق من خلال إزاحة نموذج (Paradigme) أصبح عاجزا بصورة متزايدة عن تفسير الحقائق الجديدة أو التي اكتشفت حديثا، ليحل محله نموذج جديد يفسر تلك الحقائق بطريقة أكثر مدعاة للرضا" ويضيف توماس كون "لكي تقبل نظرية ما باعتبارها نموذجا ينبغي أن تبدو في صورة أفضل من النماذج المنافسة، لكن الأمر لا يقتضي أن تفسر جميع الحقائق التي تواجهها فذلك لا يحدث أبدا"⁽⁴⁾. لذلك يعتبر هانتغتون أن مقال "صدام الحضارات" هو محاولة لتحديد عناصر نموذج ما بعد الحرب الباردة، ومثلما هي الحال في أي نموذج فإن نموذج الحضارات لا يفسر كل شيء (مثلا نموذج الحرب الباردة عجز عن تفسير الخلاف السوفياتي الصيني) ومع ذلك وكما يوضح "كون" فإن الأحداث القياسية لا تدحض نموذجا. ويعتقد هانتغتون "أن المشكلة الرئيسية في العلاقات بين الغرب وبقية العالم هي الفجوة

بين جهود الغرب وخصوصا جهود الولايات المتحدة لتعزيز الحضارة الغربية بصفتها الحضارة الكلية العالمية وتدهور مقدرتها على القيام بذلك" . وهو ما يدفعنا لاعتبار أطروحة هانتغتون أطروحة محافظة بقيت وفيه لتقاليد المدرسة الواقعية، فهو يؤكد على أن القوة والصراع هما المقومان الأساسيان في العلاقات الدولية إلا أن علاقات القوى تختفي غالبا خلف مصطلحات أو تعابير أخلاقية أو قانونية، كما أنه يحدد وظيفة النظرية بالعمل على تقديم تفسير منطقي للأحداث لا العمل على تشكيل هذه الأحداث.

وهنا نشير إلى تعريف كوينسي رايت⁽⁵⁾ للنظرية العامة حيث طالب هذه النظرية بأن تجمع عددا من الصفات هي :

- 1- أن تغطي النظرية جميع جوانب العلاقات الدولية.
- 2 - أن يعبر عنها بفرضيات عامة تكون واضحة ودقيقة وقليلة قدر الإمكان.
- 3 - أن يتسق كل جزء من النظرية مع بقية الأجزاء.
- 4 - أن توضع النظرية في إطار يمكن الاستمرار من خلاله في تطوير النظرية وجعلها ملائمة للعصر.
- 5 - أن تعبر عن الواقع الدولي لا أن تكون انعكاسا لوجهة نظر قومية.
- 6 - أن تمكننا من التنبؤ على الأقل في بعض الجوانب وتجعلنا قادرين على وضع أحكام قيمية.

وفي تقديري أتصور أن نموذج هانتغتون يستجيب لأغلب هذه الشروط، وبصرف النظر عن تفاصيل خطوط التماس الحضارية التي رسمها هانتغتون، يبدو هذا نموذج نظرية واقعية تهدف إلى استمرار تحفيز الغرب لإدامة هيمنته على حقيقة القوة.

والبديل المطروح عن نموذج صدام الحضارات هو البديل غير الواقعي وهو نموذج العالم الواحد الذي يفترض وجود حضارة عالمية شاملة قائمة الآن أو من المرجح أن تقوم في السنوات القادمة، وهو في الحقيقة بديل لا يصمد للأسباب التالية :

أولا: هناك مقولة أن انهيار الاتحاد السوفياتي يعني نهاية التاريخ والانتصار الشامل للديمقراطية الليبرالية عبر العالم، هذه المقولة تعاني من مغالطة البديل الوحيد، بيد أنه من الواضح أن هناك أشكالا عديدة من النزاعات لا تزال حية في حالة جيدة في عالم

اليوم والأمر الأكثر أهمية أن هناك جميع البدائل الدينية التي تقع خارج العالم المدرك بمقاييس الإيديولوجيات العلمانية.

ثانيا: هناك الافتراض القائل بأن التفاعل المتزايد - الاتصالات والمواصلات على نطاق متنام - ينتج ثقافة مشتركة، قد تكون الحالة كذلك في بعض الظروف، لكن الحروب تنشب في غالب الأحوال بين المجتمعات التي تنشأ بينها مستويات عالية من التفاعل غالبا ما يدعم الهويات وينتج مقاومة ورد فعل.

ثالثا: الافتراض القائل بأن التحديث والتنمية الاقتصادية لهما تأثير باعث على التجانس وينتجان ثقافة حديثة مشتركة. نظرا لأن التحديث ليس مرادفا للتغريب فإن اليابان وسنغافورة والسعودية مجتمعات حديثة ومزدهرة، ولكن من الواضح أنها ليست غربية، والافتراض الشائع لدى الغرب بأن الشعوب الأخرى التي تأخذ بالتحديث لابد لها أن تصبح غربية هو نوع من الغرور الغربي الذي يوضح بنفسه صدام الحضارات. إن حضارة عالمية شاملة لا يمكن أن تكون إلا نتاجا لسلطة عالمية شاملة وبناء على ذلك نجد مثلا أن "جون ماري جوينو" يسمي الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة "بالزمن الإمبراطوري" لأنه قبل كل شيء يعقب الدولة الأمة كما عقت الإمبراطورية الرومانية الجمهورية الرومانية⁽⁶⁾. عصر ما بعد الوطنيات الذي ندخله يمكن أيضا نعتة بالإمبراطوري على النحو الذي اقترنت به الإمبراطورية الرومانية، بمعنى أن حدوده لم تعد تشكل خطأ يلعب دور الفاصل الجغرافي أو الفاصل البشري، أي بين الذين يمارسون السيادة والذين يخضعون لها وإنما ستكون هذه الحدود بالأحرى هامشا غير محدد.

2 . تصور تراجع دور الدولة القومية

تطرح اليوم الكثير من التساؤلات تدور حول مسألة ما إذا كان للدولة القومية مستقبلا باعتبارها موقعا رئيسيا للتحكم في نظام اقتصادي اجتماعي يتعولم بشكل متزايد؟.

هناك من يرى أن الوظيفة المركزية للدولة القومية تتمثل في توزيع السلطات وترتيب محاسبتها، صعودا باتجاه المؤسسات الدولية والكتل التجارية، ونزولا باتجاه الهيئات المحلية على مستوى المحافظات أو أدنى المختصة بالتنسيق والضبط الاقتصادي،

وعلى الرغم من تدويل « **Internationalisation** » الأسواق المالية وتزايد أهمية التجارة الدولية في القطاعات الأساسية للتصنيع والخدمات فإننا نرى أن الاقتصاد العالمي يبقى نظاما قائما بين أمم « **International** »، ويتميز هذا الاقتصاد الدولي بالتنافس بين شركات قومية في الغالب وتتعامل انطلاقا من قواعدها في مجالات أعمال وأنظمة ضبط قومية مميزة. وفي حين أن قدرات الدولة على التحكم قد تغيرت وضعت كثيرا في جوانب عديدة خلال السنوات الماضية (خصوصا باعتبار الدولة مديرا للاقتصاد الكلي) فإن الدولة تبقى مؤسسة محورية، وينطبق هذا بشكل خاص على توفير الشروط اللازمة للتحكم الدولي الفعال. غير أن هذه النظرة إلى الدولة قد تغيرت في جل مظاهرها وبسرعة مدهشة منذ الوحدة الألمانية التي أدت إلى شيوع نظرة إلى العالم باعتباره عالما تفقد فيه الدول قدراتها على التحكم، وتخلي فيه العمليات على المستوى القومي مكانتها لصالح العمليات على المستوى العالمي. لقد وضع عام 1989 نهاية لهيكل محدد من النزاع بين مجموعات متحالفة من الدول القومية نعني بذلك الحرب الباردة، وقد كانت القوة المحركة لهذا النزاع كما رأينا سابقا تتمثل في الخوف المتبادل بين معسكرين مسلحين، وتم استغلاله من قبل كلا الطرفين لأغراض إيديولوجية، رغم أنه لم يكن في المقام الأول تصادما ما بين الإيديولوجيات، وعززت الحرب الباردة من الحاجة للدولة القومية وإلى قدراتها العسكرية وإلى أشكال الضبط الاقتصادي والاجتماعي الضرورية لدوامها، لقد تجدد نظام الدول في نموذج من المجابهة السلبية الصلة في المركز، وشيوع النزاع بالواسطة في الأطراف واحتفظت الدولة بضرورتها حتى وإن بقيت سلطاتها مدخرة لنزاع معلق، وحتى عام 1989 بقي دخول القوتين الأعظم وحليفاتهما الحرب ممكنا، حتى وإن بدا ذلك غير مرجح بل وانتحاري للطرفين. "إن هذا الاحتمال أو الخوف من عدو مباشر ومستعد، زاد من ضرورة الدولة القومية، فإذا ضعفت هذه الدول أو فقدت قدراتها في السيطرة على مجتمعاتها فإن العدو قد يسحقها ويهدم مكتسبات الاشتراكية أو يفرض الاستبداد الشيوعي تبعا لوجهة نظر المرء، وحافظ هذا النزاع المسدود على أهمية الحكومة على المستوى القومي بشكل آخر، أو أخفى التغيرات التي ستؤدي لاحقا إلى إضعافها"⁽⁷⁾. غير أن هناك خطاب شائع يؤكد أن عهد الدولة القومية قد ولى وأن التحكم

على المستوى القومي غير فعال إزاء العمليات الاقتصادية والاجتماعية الكونية، وهناك زعم بأننا نشهد منذ السبعينات فصاعدا نشوء اقتصاد كوني حقيقي أصبحت فيه قوى السوق العالمية أقوى حتى من أكثر الدول جبروتا، وأن الاقتصاديات القومية تخضع إلى اقتصاد كوني واحد تهيمن فيه أسواق المال الدولية والشركات العابرة للقومية، ويتميز رأس المال في هذا الاقتصاد بالديناميكية حيث يحل أينما تقتضي الفائدة الاقتصادية ذلك. ولكن العمل مستقر قوميا وثابت نسبيا وعليه أن يعدل آماله السياسية لمواجهة الضغوطات الجديدة التي يفرضها التنافس الدولي. وعليه أصبحت الدول القومية بمثابة سلطات محلية في نظام كوني، فلم تعد قادرة على التأثير بشكل مستقل في مستوى النشاط الاقتصادي أو تشغيل اليد العاملة داخل أراضيها، بل بات ذلك يخضع لما تمليه خيارات رأس المال المتحرك عالميا: "قوظيفة الدول القومية في الوقت الحاضر أصبحت أشبه بوظيفة البلديات داخل الدول من قبل، تتمثل في تجهيز البنية التحتية والخدمات العامة التي تحتاجها الأعمال بأقل قدر ممكن من التكاليف"⁽⁸⁾.

وبناء على ذلك بات أنصار العولمة يرون أن السياسة القومية أشبه بالسياسة البلدية، فهي تتعلق بتقديم الخدمات العادية، وعليه ستفقد العملية السياسية التقليدية والأحزاب القائمة طاقتها المحركة، وستتضاءل بالتالي أهمية التجانس الثقافي على المستوى القومي في الدول المتقدمة المرتبطة بالأسواق العالمية، نظرا لتقلص دور الدولة القومية ككيان سياسي، من هنا يمكن لتعددية طرق الحياة الدينية والاثنية أن تتوسع داخل مثل هذه الدول، مثلما يمكن أن تتزايد أهمية المجموعات داخل الدول القومية باعتبارها بؤرا بديلة لولاء أعضائها. والملاحظ هنا أن وجود عدو حقيقي، قد عزز روح التضامن القومي وجعل من الدعوة إلى التجانس الثقافي القومي جديرة بالثقة، وبغيا بخطر الحرب وغياب الأعداء يتضاءل مغزى الدولة بالنسبة للمواطن، فعندما يواجه الناس أعداء حقيقيين فعلا سواء كانوا غزاة أو فاتحين فإنهم يحتاجون إلى دولتهم وهنا تستطيع الدولة أن تدعي لنفسها قدرا أعظم من الشرعية في حالة تعرضها للهجوم. يضاف لما سبق أن الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات أدت إلى تقليص قدرة الدولة على فرض السيطرة الثقافية وعلى عملية التجانس، فمن المعروف أن الاتصالات الإلكترونية والأقمار الصناعية

وأجهزة الفاكس وشبكات الكمبيوتر قد جعلت من فرض تراخيص الدولة وسيطرتها على المعلومات الإعلامية عملية مستحيلة، لتقوض بذلك ليس فقط الديكتاتوريات الإيديولوجية بل وأيضا جميع المحاولات الرامية إلى الحفاظ على التجانس بقوة الدولة. وعليه يرى أنصار هذا الاتجاه أن السياسة غدت متعددة المراكز وأصبحت الدول لا تعدو أن تكون سوى مستوى واحد ضمن نظام متشابك من مؤسسات التحكم المتداخلة وأحيانا المتناقضة، غير أن هذا التشابك وهذا التعدد في مستويات وأنماط التحكم ينطويان على عالم يختلف كثيرا عن العالم الذي يرسمه خطاب العولمة، فهو عالم يوجد فيه مكان مميز وهام ومستمر للدولة القومية.

إننا ناقشنا حتى الآن مسألة بقاء الدولة القومية وبالدرجة الأولى من زاوية دورها داخل نظام من التحكم الدولي، هناك مع ذلك سبب آخر يدعونا للتأكيد على أن الدولة القومية سوف تبقى شكلا مهما من أشكال التنظيم السياسي، السبب يرتبط بشكل وثيق مع أحد المزاعم التقليدية الأساسية للسيادة، وهو أن تكون الدولة مصدرا أساسيا للقواعد الملزمة (القانون) ضمن رقعة جغرافية محددة، ودور الدولة هذا باعتبارها محتكرا لتشريع القوانين يرتبط بصورة وثيقة مع تطور احتكار وسائل العنف، ومع تطور نظام متماسك من الإدارة يقدم الوسائل الأساسية للتحكم داخل الرقعة الجغرافية، بيد أن دور الحفاظ على حكم القانون في الوقت الحاضر هو مستقل نسبيا عن تلك العناصر الأخرى الداخلة في العملية التاريخية لتشكيل الدول الجغرافية. ويمكن القول إجمالا أن النظام "الويسنتالي" لسيادة الدولة أصبح يبدو أضعف كثيرا عما كان عليه عند منتصف القرن العشرين.

وقد تم التأكيد على هذه الفكرة من قبل العديد من الباحثين، ف يرى الباحث كنيشي أوماي « Kenichi Ohmae » أن السلطة المخولة إلى الدول القومية تنتقل الآن إلى المنظمات الإقليمية، أما صامويل هانتغتون فيرى أن الحضارة تحل محل الدول بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية، في حين يرى باربر « Benjamin Barber » أن القوى الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين، مما سيجعل الدولة شيئا زائدا لا ضرورة له، وينحو "روبرت كابلان" منحى هو الأكثر كارثية بقوله "أن التغيرات الديمغرافية والبيئية سوف تؤدي إلى نهاية الدولة القومية وبداية الفوضى

الشاملة"⁽⁹⁾. تتمثل الإضافة الجديدة لأوماي في تنبؤه بأن الوحدة المنظمة الطبيعية في المستقبل ستكون عبارة عن "دول مناطق"، والتي يمكن أن يقع مركزها داخل بلد واحد، كما هي الحال في منطقة تركيز للصناعات الإلكترونية (واد السيلكون)، أو عبر الحدود كما في جنوب شرق آسيا، إن أوجه التفاوت في النمو الاقتصادي داخل الدولة القومية تنجم عنها صراعات سياسية واقتصادية، وتبدأ المناطق الأكثر ديناميكية في التساؤل على الحكمة في الدعم المالي للمناطق الأقل ديناميكية في الوقت، الذي تضمحل فيه التوترات العرقية فيما بين المناطق" نظرا لأن توجه دول المناطق هو نحو الاقتصاد العالمي لا نحو بلدانها المضيفة فإنها تساعد في واقع الأمر على تشييد نزعة تعاون دولي تخفف من حدة العديد من الألوان التقليدية من التوترات الاجتماعية"⁽¹⁰⁾. ويتنبأ أوماي مقتفيا خطى ماركس "أن بلوغ السوق لمرحلة الكونية سوف يحجم تأثير الدولة القومية ويستحث ظهور كوزموبوليتانية تفقدها أي مبرر للوجود"⁽¹¹⁾.

وفي ضوء هذا المنطق يفتق هانتغتون مع المؤلفين الآخرين في أن العولمة فتت استقلالية الدولة القومية، ويبقى الخلاف قائما فيما بينهم في القضية المتعلقة بالآلية المحددة التي تحدث من خلالها عملية التفقت، فكل من أوماي وباربر وفوكوياما يؤكدون على قدرة رأس المال الكوني على اختزال دور الدولية القومية الاقتصادي، وعلى خلق نزعة مواطنة عالمية (كوزموبوليتانية) تفتت دورها السياسي، في حين يعتقد كل من هانتغتون وكابلان أنه من خلال رد الفعل السياسي إزاء هذه الكوزموبوليتانية تتغير الهويات. وعندما يتحدث برتران بادى⁽¹²⁾ عن أزمة الدولة القومية فهو يتكلم عن إعادة النظر فيما كان يعد لفترة طويلة الوحدة الأساسية للنظام الدولي، بحيث يرى أنه أصبح من الصعب على نحو متزايد اعتبار الدولة بمثابة العنصر الحصري والمطلق في النظام الدولي. ولقد بدا هذا النظام منذ ذلك الوقت وكأنه قد أصيب بالفوضوية، وتعزى الفوضى الدولية التي أصبحت حقيقة مؤكدة في جانب كبير منها إلى الصعوبات التي يواجهها الممارسون، بل والمراقبون أيضا في تحديد هوية اللاعب الدولي، والسيطرة على هؤلاء اللاعبين عدديا إضافة إلى اللعبة المعقدة التي تتبثق عن ذلك"⁽¹³⁾. كان مبدأ السيادة فيما مضى يمنح الحياة الدولية التوهم بالنظام والترابط، ومع ذلك هناك ثلاثة معطيات أساسية مهمة هي:

كانت الدول هي الفاعلات الوحيدات في العمل الدولي حتى وإن كان يجب عليها أيضا أن تتحالف مع آخرين، وكان التناقض بين الداخلي والخارجي له معنى حتى وإن كان منحرفا في بعض الأحيان بخاصة عند وقوع توترات كبرى، وكانت الدولة في عملها الدبلوماسي تتجذب نحو هذه القوة التي يتم تقويمها بلغة عسكرية، واليوم لا يتم إبطال أي شيء من هذا كله بصفة رسمية، ما زال القانون الدولي والمؤسسات المنبثقة عنه مستمرين في الاحتفاء بهيمنة الدولة وبامتيازاتها الملكية، ويظل عدم التدخل في شؤون الآخرين هو القاعدة المعلنة التي تطالب بها الأغلبية، وتستمر الدبلوماسية في ممارستها. مع ذلك عالم يدفع عالما آخر من غير أن يجعله يختفي، لقد تم في الممارسة الفعلية تجاوز السيادة، كما أنها أصبحت من الناحية النظرية عديمة الفائدة، ذلك بتأثير من العولمة. "إن الفاعلين الدوليين من خارج الدول ينكثرون، ويمكن تصوير الوضع على أنه مخاض بين عالم من دول في سبيله للانتهاء، وعالم "متعدد المراكز" في سبيله للكون"⁽¹⁴⁾.

وهذه حقيقة قائمة إنه من الآن فصاعدا يتم استدعاء الفرد إلى المسرح الدولي بواسطة ثلاثة نداءات مختلفة⁽¹⁵⁾، يظل النداء الأول ذا طبيعة مواطنة، فهو يذكر بالمأثور الويستفالي وبالقانون والمؤسسات العامة وبرباط أولوية الانتماء إلى الدولة الذي كان يتيح فيما مضى للفرد بصفة خاصة الولوج إلى الساحة العالمية حاملا جواز سفره، إن ازدهار تقنيات الاتصال والرواج المتصاعد للعولمة قد أتاحا تدريجيا وأشاعا نمطا ثانيا من النداءات عابرة الجنسيات تدرج الأفراد في شبكات متعددة ذات طبيعة اقتصادية وترابطية وثقافية وإعلامية والتي تتميز أساسا بالتكوين عن طريق الالتفاف على سيادة الدول وبعقلانية نفعية صرفة، ويلزم التسليم بأن هذين النداءين لا يستنفذان لهذا القدرات على حشد الأفراد على المسرح العالمي، إذ أنهما يتعايشان بطريقة تزداد وضوحا مع نداء ثالث ذي طبيعة تركز في هذه المرة على الهوية وتنشط السلوكيات الخصوصية، كما نعلم بشأن الانتماء الذي يتم تصويره أو معاشته باعتباره أوليا وجمعييا داحضا للعقد الاجتماعي، ومضيفا صفة القداسة على "الذاتي" ونافيا للآخر باسم الدين واللغة أو العرق، هذه النداءات الثلاثة تنشط في الحياة الدولية الراهنة وتحدث علاقة بين ثلاث أنماط من أصحاب المشروعات (الدول والفاعلين الدوليين وأصحاب مشروعات الهوية) وثلاثة نماذج من

التعبئة (ذوات طبيعة مواطنة ونفعية وجمعية) وثلاثة طرق لتمثيل الأفراد (سياسية ونفعية وعرقية-ثقافية) إن التنافس بينهم حاد، إذ أن عقلانياتهم لا تتوافق إلا بصعوبة، وهذا لأن نداء المواطنة يتناقض مع نداء الهوية، حيث إن الأول سياسي وتعاقدي في حين أن الثاني يدحض أفكار الجماعة السياسية والعقد لكي يفضل عليها تكتلات أولية غير قابلة للتفاوض وحصرية منغلقة والتي سرعان ما تلجأ إلى "التطهير". ولا يمكن لنداء المواطنة وللنداء عابر القوميات أن يتواءما، حيث أن الأول يفترض الإشراف السياسي بينما يستهدف الثاني إنجاز الاستقلال الذاتي للفاعلين الدوليين من خارج الدولة. وأخيرا يتعارض النداء القائم على الهوية مع النداء عابر القوميات تعارضا صارما، إذ يعظم الأخير الإدخال، في حين يمجّد الأول الاستبعاد. ويمكن إيضاح العديد من التوترات الدولية، وفهم الالتباسات القائمة في عالمنا ومازق العمل الدبلوماسي بالرجوع إلى هذه التناقضات، "وتكشف هذه التناقضات بوضوح شديد عند وفرة التحديات التي تواجهها السيادة التي لا تستطيع التوافق مع الاستقلال الذاتي المتزايد للفاعلين الدوليين، ولا مع مشروعات إشاعة العرقية في العالم التي تهدم الجماعات السياسية وتخرق الحدود وتعيد بصورة لا متناهية تشكيل أراض لا تتوافق في جوهرها مع قوانين الهوية إلى في حالة الموافقة على التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية"⁽¹⁶⁾. العالمية والإقليمية يتحديان سيادة الدولة القومية من الخارج، فالقبيلة تعمل على تقويض الدولة القومية من الداخل من خلال إضعاف القوة الموحدة لها، وفي الحقيقة فإن القبيلة تهدد باستبدال الأمة بالقبيلة، وأحد أسباب النزعة تجاه القبيلة هو أن الضخامة لم تعد لها أي ميزة، ففي عصر الحرب النووية حتى الدول الضخمة والقوية لا تستطيع أن تحمي مواطنيها، إن أصغر دولة بإمكانها صناعة أسلحة مروعة. أصبح المال والمعلومات متخطيان للحدود الإقليمية، فقد أصبحت المجموعات المتكاملة الصغيرة جدا قابلة للنمو، وسواء كان الحجم كبيرا أم صغيرا فالكل الآن متساوون في وصولهم للمال والمعلومات وبنفس الشروط. "إن الهدف الأساسي من القبيلة ليس سياسيا ولا اقتصاديا إنه تأكيد على الوجود، يحتاج الناس إلى جذور في عصر العولمة إنهم يحتاجون إلى الجماعة الاجتماعية، وعليه يبدو أن العولمة والإقليمية والقبيلة تعمل على خلق مجتمع سياسي جديد ببناء سياسي جديد مركب وغير مسبوق، "ولو

استخدمنا استعارة رياضية فإن المجتمع السياسي لما بعد الرأسمالية يتضمن بداخله ثلاثة قوى موجهة كل منها تقوم بجذبه إلى اتجاه مختلف⁽¹⁷⁾.

الخاتمة:

إن مجريات الأمور توحى بأن النظام الدولي قد دخل في تكوين ثنائي يتجلى هذا التكوين أول ما يتجلى في التعايش بين عالمين على النحو الذي يصفه روزنو James « **Rasenau** ⁽¹⁸⁾، عالم الدولة وهو عالم مقنن له طقوسه ويتألف من عدد محدود من اللاعبين المعروفين والذين يمكن التكهن بهم بدرجة أو بأخرى، وعالم "متعدد المراكز" يتألف من عدد شبه مطلق من المشاركين لا يسعنا إلا أن نسجل أن لديهم قدرة على العمل الدولي المستقل عن الدولة التي يفترض أنهم يتبعونها. ويقترن ازدواجية العوالم هذه بازدواجية في الديناميكيات، فعالم الدول يؤثر في النظام الدولي بغية توطين وجوده وإضفاء الشرعية عليه، أما العالم "متعدد المراكز" فيسعى إلى توسيع نطاق استقلاليته نسبة إلى الدول، ومن ثم إلى إعادة النظر في حدود الدول وسيادتها، وهكذا يستخدم العالم الأول الإكراه استخداماً متميزاً، بينما يستخدم الثاني العلاقات غير الرسمية بين الأفراد استخداماً له حق الأولوية، وينضوي الأول في إشكالية الشرعية أما الثاني فيندرج في إشكالية الفعالية. ويدعو روزنو "إلى تصور السياسة العالمية بأبعاد ثلاثة هي: "المستوى المصغر" أي مستوى العمل الفردي، و"المستوى الموسع" أي مستوى العمل الجماعي و"المستوى المركب" حيث تترابط علاقات السلطة بين كل مستوى من المستويين السابقين.

الهوامش:

- (1) ناصف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، جريدة المساء 9 أكتوبر 96، ص5.
- (2) السيد يسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، (مصر، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص160.
- (3) هاليداي فريد، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد الحروب (دمشق، دار الساقى، ط1، 2002)، ص26.
- (4) صامويل هانتغتون، إن لم تكن الحضارة، فماذا تكون؟، في: الغرب وبقية العالم، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 2000)، ص73.
- (5) المرجع السابق، ص ص: 27-28.
- (6) جان ماري جونيو، نهاية الديمقراطية، ترجمة: ليلي غانم، (بيروت، دار الأزمنة الحديثة، ط1، 1981)، ص21.
- (7) فالح عبد الجبار (تحرير)، ما بعد الماركسية، (سوريا، دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 1998)، ص261.
- (8) نفس المرجع، ص262.
- (9) دانييل دريزنر، يا عولمي العالم اتحدوا، ترجمة: عبد السلام رضوان، مجلة الثقافة العالمية، العدد 85، نوفمبر/ديسمبر 1997، ص40.
- (10) نفس المرجع، ص42.
- (11) نفس المرجع، ص43.
- (12) برتران بادى ماري وكلو سموتس : مرجع سابق، ص09.
- (13) نفس المرجع، ص63.
- (14) برتران بادى، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج، (القاهرة، مكتبة الشروق، ط1، 2001)، ص281.
- (15) نفس المرجع، ص282.
- (16) نفس المرجع، ص283.
- (17) يتر دراكر، مجتمع ما بعد الرأسمالية، ترجمة: صلاح بن معاذ المعيوف، (الرياض، مركز البحوث 1421هـ) ص267.
- (18) برتران بادى ماري وكلو سموتس: مرجع سابق، ص 120.